

مدى فاعلية تدخلات منظمات المجتمع المدني في دعم قضايا النساء في فلسطين

بين واقع الدعم والاحتياجات والسياسات المطلوبة



مدى فاعلية تدخلات منظمات المجتمع المدني في دعم قضايا النساء في فلسطين

بين واقع الدعم والاحتياجات والسياسات المطلوبة

إعداد

هبة داود

منشورات جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية

الموقع الإلكتروني www.pwwsd.org

البريد الإلكتروني pwwsd@pwwsd.org

حقوق الطبع محفوظة © جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية 2025

تم تمويل هذه المادة بالكامل من قبل الوكالة النرويجية للتعاون الإنمائي من خلال مؤسسة كرامة. ضمن مشروع "النهوض بحقوق المرأة من خلال تنفيذ اتفاقيات السلام في فلسطين"

ولا تعبر الآراء الواردة هنا بالضرورة عن المؤسسات الممولة



المحتويات

4	الملخص التنفيذي	
6	مقدمة وخلفية عامة	01
7	إشكالية الورقة	02
8	أهداف الورقة	03
8	المنهجية المعتمدة	04
10	السياق السياسي والاجتماعي والتشريعي الناظم لعمل مؤسسات المجتمع المدني في فلسطين	05
14	الواقع المؤسسي والبرامجي لمؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال الدفاع عن قضايا النساء	06
19	أنماط الدعم المالي والسياسي والتقني وفاعليته في تلبية أولويات النساء	07
23	تحليل أصحاب/صاحبات الحق وأصحاب/ صاحبات الواجب: المسؤولية والمساءلة	08
25	البدائل والخيارات السياسية لتعزيز فاعلية واستدامة التدخلات	09
28	الاستنتاجات العامة والآفاق المستقبلية	10
29	قائمة المصادر والمراجع	

الملخص التنفيذي

تعمل منظمات المجتمع المدني النسوية في فلسطين ضمن سياق استثنائي ومعقد، يتداخل فيه الاحتلال الإسرائيلي، والانقسام السياسي، والفراغ التشريعي، والبيئة الاجتماعية المحافظة، مع هشاشة اقتصادية مزمنة وحالات طوارئ متكررة. ورغم تدفق التمويل الدولي لبرامج النوع الاجتماعي وتمكين النساء على مدار عقود، فإن التحسن النوعي والمستدام في أوضاع النساء الفلسطينيات، لا يزال محدودًا.

تنتقل هذه الورقة من فرضية مركزية مفادها أن وجود برامج ممولة لا يعني بالضرورة تحقيق أثر تحويلي، ما لم تكن التدخلات منسجمة مع السياق المحلي، ومركزة على مقاربة حقوقية شاملة، ومدعومة بأنماط تمويل وسياسات عامة تعزز الاستدامة والاستقلالية والمساءلة.

السياق البنيوي الحاكم

تواجه المؤسسات النسوية ثلاث طبقات من الضغط البنيوي:

1	الاحتلال الإسرائيلي الذي يقيد الفضاء المدني، ويصعد القيود على الحركة والوصول، ويعيد توجيه العمل النسوي من مسارات تنموية وحقوقية إلى استجابات إغاثية طارئة.
2	الانقسام السياسي والشلل التشريعي الذي أدى إلى تعطل المجلس التشريعي، وتأخر إقرار قانون حماية الأسرة من العنف، وازدواجية قانونية بين الضفة الغربية وقطاع غزة.
3	البيئة الاجتماعية المحافظة التي تنتج مقاومة للتغيير الجندري، وتغذي خطابًا تحريضيًا يحد من قدرة النساء على الإفصاح وطلب الحماية.

في هذا السياق، يُعاد إنتاج العنف والتهميش بصورة بنيوية، ما يحد من قدرة التدخلات الجزئية على تحقيق تغيير مستدام.

أبرز النتائج

مكافحة العنف المبني على النوع الاجتماعي توسعت خدمات الحماية والإسناد، إلا أن غياب إطار قانوني نافذ واستمرار إنتاج العنف في سياق سياسي واقتصادي هش يحول التدخلات إلى إدارة حالات بدل ضمان مسارات عدالة مكتملة.	التمكين الاقتصادي مشاريع التمويل الصغير والتدريب المهني حسنت بعض المؤشرات الفردية، لكنها لم تُحدث تحولاً بنيوياً في موقع النساء الاقتصادي، في ظل اقتصاد مقيد بالاحتلال ومعدلات مشاركة منخفضة في سوق العمل.
المشاركة السياسية ساهم نظام الكوتا في رفع التمثيل العددي للنساء، إلا أن وصولهن إلى مواقع التأثير الفعلي في صنع القرار ما يزال محدوداً بسبب عوائق بنيوية وثقافة سياسية ذكورية.	أنماط التمويل هيمنة التمويل قصير الأمد المشروط بمؤشرات كمية سريعة، وندرة التمويل المرن والمؤسسي. تحدّ من التخطيط طويل الأمد، وتعيد إنتاج تدخلات مجترأة وغير مستدامة.

الفجوة الجوهرية

توجد فجوة واضحة بين أولويات النساء الفلسطينيات - المتمثلة في الأمان، والحماية القانونية، والاستقرار الاقتصادي، والوصول إلى العدالة والخدمات الأساسية - وبين طبيعة التدخلات الممولة التي تميل إلى أنشطة تدريبية وتوعوية قصيرة الأمد قابلة للقياس السريع، دون معالجة الجذور البنيوية للعنف والتهميش.

التوصيات السياسية

الحكومة	المانحون	المجتمع المدني
على مستوى الحكومة الفلسطينية ● إقرار قانون حماية الأسرة من العنف وتحديث القوانين ذات الصلة. ● توطين اتفاقية سيداو في التشريعات الوطنية. ● إدماج منظور النوع الاجتماعي في الموازنة العامة وتخصيص موارد وطنية مستدامة.	على مستوى الجهات المانحة والمجتمع الدولي ● التحول إلى التمويل المؤسسي المرن ومتعدد السنوات. ● دعم التعافي المبكر المستجيب للنوع الاجتماعي، خاصة في قطاع غزة. ● تبني شراكات قائمة على الثقة وتكييف النماذج مع الخصوصية الفلسطينية.	على مستوى مؤسسات المجتمع المدني ● تنوع مصادر التمويل وتعزيز التمويل المجتمعي المحلي. ● إعادة التوازن بين العمل الخدماتي والعمل الحركي/الحقوقي. ● تبني مقاربة تقاطعية وإشراك الرجال والفتيان كشركاء في التغيير.

الخلاصة

إن دعم قضايا النساء في فلسطين لا يمكن فصله عن السياق الاستعماري والسياسي والاقتصادي الأوسع. فاستدامة الأثر تتطلب تحولاً في نموذج العمل المدني من الاستجابة للأزمات إلى بناء سياسات وتحولات بنيوية قائمة على السيادة والاستقلالية والتمويل المستدام والمساءلة. حيث أن العدالة الجندرية في فلسطين ليست مسألة برامج منفصلة، بل جزء من مسار تحرري شامل يربط بين الكرامة والمساواة والحرية.

مقدمة وخلفية عامة

يأتي إعداد هذه الورقة في ظل تصاعد غير مسبوق في حجم وتعقيد التحديات التي تواجه النساء الفلسطينيات، سواء تلك الناتجة عن انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي وعدوانه العسكري المتواصل على قطاع غزة والضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية، وما يفرضه من قيود مشددة على الحركة، ومصادرة للأراضي والموارد الطبيعية، وتدمير للبنى التحتية، والتهميش القسري، أو تلك المرتبطة بالبنى الاجتماعية والثقافية المهيمنة، إضافة إلى أزمات الحوكمة والانقسام السياسي الداخلي واستمرار تعطل المنظومة التشريعية.

في بيئة مركبة وواقع جيوسياسي-اجتماعي يتداخل فيه القمع الاحتلالي مع المنظومة الأبوية التقليدية، اضطلعت منظمات المجتمع المدني، ولا سيما النسوية منها، بدور محوري في تقديم الخدمات الأساسية، وبناء الوعي، والمناصرة الحقوقية، والتدخل في قضايا الحماية ومناهضة العنف المبني على النوع الاجتماعي. إلا أن هذا الدور، على أهميته، ظل محكوماً بقيود بنيوية ترتبط بالسياق السياسي والقانوني والاقتصادي السائد.

ورغم امتداد التمويل الدولي الموجه لبرامج النوع الاجتماعي وتمكين النساء عبر سنوات طويلة، وتكرار التدخلات ضمن دورات مشاريع متعاقبة، إلا أن هذا الحضور التمويلي لا ينعكس بالضرورة في تحسن نوعي ومستدام في أوضاع النساء، خصوصاً في بيئات الهشاشة الممتدة. فالفجوة لا تتصل فقط بحجم الموارد، بل ببنية الدعم ذاتها، سواء على مستوى الحماية من العنف، أو المشاركة في صنع القرار، أو التمكين الاقتصادي الحقيقي. إذ تُظهر أدبيات تمويل الحركات النسوية عالمياً أن منظمات حقوق النساء والحركات النسوية ما تزال من بين أقل الفاعلين/الفاعلات حصولاً على التمويل المباشر مقارنةً بإجمالي المعونة والتنمية، وأن الجزء الأكبر من الموارد المتاحة يأتي غالباً في صورة منح قصيرة الأمد ومقيدة بمشاريع محددة، مع نقص واضح في التمويل المرن/ الأساسي ومتعدد السنوات الذي يمكن من التخطيط طويل الأمد وبناء أثر تراكمي وتحويلي.

وعليه، تنطلق هذه الورقة من الحاجة إلى تفكيك العلاقة بين طبيعة تدخلات منظمات المجتمع المدني النسوية في فلسطين، والسياق البنيوي الذي تعمل داخله، وأنماط الدعم التي تشكل خياراتها البرمجية، بهدف مراجعة فاعلية هذه التدخلات، وتقديم بدائل سياساتية تعزز من استدامة الأثر واستقلاليته.

إشكالية الورقة

تنطلق هذه الورقة من إشكالية مركزية مفادها أن وجود تدخلات وبرامج ممولة موجّهة لقضايا النساء لا يعني بالضرورة تحقيق أثر مستدام أو تحوّل في أوضاع النساء الفلسطينيات، ما لم تكن هذه التدخلات منسجمة مع السياق المحلي، ومركزة على مقاربة حقوقية شاملة، ومدعومة بأنماط تمويل وسياسات عامة تُمكن من الاستدامة والمساءلة.

وتتجلى هذه الإشكالية بصورة أعمق في آليات عمل منظمات المجتمع المدني نفسها، والتي تطورت خلال العقود الماضية ضمن نموذج قائم على المشاريع قصيرة الأمد، والاستجابة لأولويات تحددها في الغالب أجنّدت المانحين، الأمر الذي أعاد تشكيل طبيعة العمل النسوي من حركة اجتماعية ذات بعد جماهيري ونضالي، إلى مؤسسات مهنية يتركز جزء كبير من عملها على تقديم الخدمات والتعامل مع الأزمات.

وفي هذا السياق، تبرز مجموعة من التحديات البنيوية والسلوكية التي تؤثر على فاعلية تأثير منظمات المجتمع المدني في دعم قضايا النساء، من أبرزها:

- ◆ وجود فجوات في القدرات المؤسسية والتنظيمية لبعض المؤسسات، لا سيما على صعيد التخطيط الاستراتيجي طويل الأمد وإدارة البرامج المركّبة.
- ◆ عدم انسجام بعض البرامج والتدخلات مع الاحتياجات الحقيقية والطارئة للنساء، خصوصًا في سياقات الطوارئ المتواصلة.
- ◆ أنماط التمويل المشروط التي تؤثر على استقلالية المؤسسات وتوجهاتها البرامجية.
- ◆ محدودية قدرة المؤسسات النسوية على تنويع مصادر تمويلها بما يتوافق مع أولوياتها ورسالتها.
- ◆ تباين استجابة الدعم الخارجي لأولويات النوع الاجتماعي في السياق الفلسطيني، وتأثره بالاعتبارات السياسية والبيروقراطية.

وعليه، تسعى هذه الورقة إلى مساءلة ليس فقط "ماذا تفعل" منظمات المجتمع المدني على صعيد قضايا النساء، بل "كيف تعمل"، وضمن أي نموذج مؤسسي وتمويلي، وما الذي ينتج هذا النموذج من حدود وفرص على مستوى الأثر.

وبناءً على ذلك، تطرح الورقة سؤالاً مركزيًا مفاده:

السؤال المركزي

إلى أي مدى يسهم الدعم المقدم لمؤسسات المجتمع المدني في تعزيز قدراتها وبرامجها بما يخدم أولويات النساء في فلسطين؟ وما هي البدائل السياسية الممكنة لتحسين أثر هذا الدعم وتعزيز استدامته؟

03

أهداف الورقة

تسعى الورقة إلى:

- 01 تقديم تحليل معمق للسياق السياسي والاجتماعي والتشريعي الناظم لعمل مؤسسات المجتمع المدني في فلسطين وانعكاساته على قضايا النساء.
- 02 تقييم واقع القدرات المؤسسية والبرامجية للمؤسسات العاملة في مجال الدفاع عن حقوق النساء.
- 03 تحليل فاعلية مجالات التدخل الرئيسية (الحماية من العنف، التمكين الاقتصادي، المشاركة السياسية).
- 04 تفكيك أنماط الدعم المالي والسياسي والتقني وتأثيرها على طبيعة التدخلات.
- 05 اقتراح بدائل سياسية قابلة للتطبيق، لتعزيز الأثر والاستدامة.

04

المنهجية المعتمدة

تعتمد الورقة منهجية بحثية مختلطة تشمل:

● مقابلات نوعية مع ذوي/ ذوات العلاقة.

● مراجعة الأدبيات والدراسات والتقارير الصادرة عن مؤسسات فلسطينية ودولية.

● تحليل الفجوات بين الاحتياجات الميدانية والتدخلات القائمة.

● تحليل تشريعي وسياساتي للإطار القانوني المتعلق بحقوق النساء.

● اعتماد مقارنة حساسة للنوع الاجتماعي بمنظور تقاطعي.

● تحليل أصحاب/ صاحبات الحق وأصحاب/ صاحبات الواجب.

السياق السياسي والاجتماعي والتشريعي الناظم لعمل مؤسسات المجتمع المدني في فلسطين

يمثل السياق الفلسطيني نموذجاً استثنائياً للعمل المدني؛ إذ تضطر المؤسسات النسوية للعمل تحت تأثير ثلاث طبقات من الضغط: أولاً، الاحتلال العسكري الإسرائيلي الذي يقوض الفضاء المدني والحقوق الأساسية ويقيّد حرية عمل المؤسسات ويسعى لتجريم عملها؛ ثانياً، الانقسام السياسي الداخلي الذي أدى إلى شلّل السلطة التشريعية وتراجع سيادة القانون وتغول السلطة التنفيذية على السلطتين التشريعية والقضائية؛ وثالثاً، المنظومة الاجتماعية التقليدية التي تقاوم التغيير الجندري.

تآكل الفضاء المدني في واقع استعماري

يعد الاحتلال الإسرائيلي العائق البنيوي الأول أمام فاعلية التدخلات النسوية، حيث تتجاوز آثاره الجوانب المادية لتصل إلى جوهر العمل المؤسسي. لقد وصلت السياسات الإسرائيلية، في العام 2021، إلى تصنيف ست مؤسسات حقوقية وأهلية رائدة كـ "منظمات إرهابية" في خطوة هدفت إلى تجريم العمل المدني الفلسطيني، وخنق الأدوار الحقوقية والتنموية التي تضطلع بها مؤسسات المجتمع المدني، مما خلق مناخاً من التهيب وتجفيف منابع التمويل الدولي، وفتح الباب لإجراءات إغلاق ومصادرة وتقييد أوسع ضد الفضاء المدني. يأتي هذا التصنيف في إطار استراتيجي سياسي يهدف إلى تجريد المجتمع المدني من أدواته الرقابية والحقوقية، كما شهد مطلع عام 2025 تصعيداً إسرائيلياً حاداً عبر تنفيذ لوائح إسرائيلية جديدة متعلقة بتسجيل المنظمات الدولية غير الحكومية (INGOs) وإجراءات التأشيرات الممنوحة لطواقمها. تمنح هذه القوانين سلطات الاحتلال صلاحيات واسعة لرفض تسجيل المنظمات أو تقييد عملها بناء على معايير سياسية فضفاضة.

إلى جانب السياسات الرسمية للاحتلال، تلعب منظمات ضغط إسرائيلية يمينية، من أبرزها ما يسمى NGO Monitor، دوراً نشطاً في استهداف مؤسسات المجتمع المدني الفلسطينية، بما فيها النسوية، عبر حملات تشهير منظمة تتهم هذه المؤسسات بـ "دعم الإرهاب" أو "التحريض"، وتضغط من خلالها على الحكومات الأجنبية والبرلمانات والجهات المانحة لوقف تمويلها، ضمن منظومة ضغط متكاملة تضم أجهزة رسمية ومنظمات يمينية ومراكز رصد، تعمل معاً لإعادة تشكيل البيئة الدولية الناعمة إلى المجتمع المدني الفلسطيني بوصفه "محل شبهة".

ولا يقتصر أثر هذه الحملات على المؤسسات فحسب، بل يمتد إلى المستفيدات أنفسهن، حيث باتت النساء اللواتي يشاركن في أنشطة توثيق الانتهاكات أو التعبير عن آرائهن على منصات التواصل الاجتماعي عرضة للملاحقة الرقمية، والتحريض، وفي بعض الحالات الاعتقال أو الاستدعاء من قبل قوات الاحتلال (تحديداً في الضفة الغربية). وقد وثقت عدة حالات اعتقال لفلسطينيين وفلسطينيات على خلفية منشورات أو نشاط رقمي اعتُبر "تحريضاً"، ما خلق مناخ خوف ذاتي ورقابة داخلية تحدّ من قدرة النساء على رفع أصواتهن عالياً.

وفي قطاع غزة، بلغت التحديات ذروتها خلال حرب الإبادة الإسرائيلية المتواصلة منذ السابع من تشرين الأول (2023) وحتى اللحظة، حيث أدى هذا العدوان إلى انهيار كامل لشبكات الحماية والخدمات؛ وباتت عشرات آلاف النساء معيلات وحيدات لأسرهن. كما يواجهن واقعاً من المجاعة وانعدام الخصوصية والعنف. قابل هذا الواقع الصعب تدميراً واسعاً لمقار المؤسسات الأهلية، بما فيها النسوية، ما حوّل جزءاً كبيراً من العمل النسوي من مسارات تنموية وحقوقية إلى استجابات إغاثية طارئة.

وفي الضفة الغربية تتعدد القيود المفروضة على الفلسطينيين والفلسطينيات، من الحواجز العسكرية والبوابات الحديدية وجدار الفصل العنصري، مما يشكل عزلاً جغرافياً يمنع الطواقم المؤسسية من الوصول إلى النساء الأكثر تهميشاً، لا سيما في المناطق المصنفة "ج" والمخيمات والتجمعات البدوية، بالإضافة إلى إضعاف قدرة المؤسسات على بناء حركات اجتماعية عابرة للمناطق الجغرافية. هذا الواقع يكرس فجوة في تقديم الخدمات، حيث تتركز التدخلات في مراكز المدن الكبرى، على حساب المناطق المهمشة وتلك المحاذية للمستوطنات.

إن التطرق إلى السياق الاستعماري وتأثيره على المؤسسات العاملة في القطاع الأهلي وتحديدًا النسوية، لا يمكن تناوله بمعزل عن حقيقة وجود علاقة ارتباط طردية قوية بين كثافة ممارسات الاحتلال وتصاعد معدلات العنف ضد النساء داخل المجتمع الفلسطيني، فلا يقتصر أثر الاحتلال الإسرائيلي على إنتاج عنف مباشر ضد النساء عبر القتل والنزوح والاعتقال والتجويد، بل يُنتج نمطاً من "العنف المركب" يتقاطع فيه العنف الاستعماري مع العنف البنيوي والعنف القائم على النوع الاجتماعي داخل المجتمع الفلسطيني نفسه. فكلما تصاعدت كثافة ممارسات الاحتلال من اقتحامات، وهدم منازل، واعتقالات، وقيود على الحركة، وتجفيف موارد، وتهجير قسري، ارتفعت مستويات الضغط النفسي والاجتماعي والاقتصادي داخل الأسر. وهو ما ينعكس في كثير من الحالات على شكل عنف أسري متزايد ضد النساء والفتيات. ناهيك عن أن العنف الزوجي يترتب عليه كلفة اقتصادية واجتماعية واسعة على المرأة والأسرة والاقتصاد الوطني.

وعليه، فإن قياس فاعلية التدخلات النسوية بمعزل عن هذا الترابط البنيوي يُعد اختزالاً مخلاً؛ إذ لا يمكن فصل مكافحة العنف المبني على النوع الاجتماعي عن تفكيك منظومة العنف الاستعماري ذاتها، ولا عن معالجة العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي يعمّقها الاحتلال الإسرائيلي بشكل منهجي.

كما أن القيود المفروضة على الحركة، وإغلاق المناطق، وتقطيع الجغرافيا الفلسطينية، لا تقيّد فقط وصول النساء إلى الخدمات، بل تقيّد أيضاً خياراتهن الحياتية الأساسية، بما في ذلك التعليم، والعمل، والمشاركة العامة، والقدرة على الابتعاد عن الأماكن التي يتعرضن فيها للعنف، أو البحث عن حماية. وهو ما يحوّل كثيراً من النساء إلى أسيرات لواقع قسري متعدد المستويات، تتداخل فيه السيطرة الاستعمارية مع السيطرة الأبوية داخل الأسرة.

الانقسام السياسي والشلل التشريعي

أدى غياب المجلس التشريعي الفلسطيني منذ العام 2007، إلى تفعيل نظام "القرارات بقوانين"، الذي تهيمن عليه السلطة التنفيذية. هذا الوضع خلق ثغرات قانونية هائلة فيما يتعلق بحماية النساء؛ إذ لا تزال فلسطين تفتقر إلى "قانون حماية الأسرة من العنف" رغم ما يقارب عقدين من الزمن على إعداد مسودته الأولى. حيث تجد المؤسسات النسوية نفسها تعمل في ظل فراغ تشريعي، وتعددية في منظومة القوانين في الضفة الغربية وقطاع غزة، مما يضطرها للاحتكام إلى قوانين عقوبات وأحوال شخصية قديمة، وهي تتضمن أحكاماً تمييزية، ما يحصر تدخلها في إدارة الحالات بدل ضمان مسارات عدالة مكتملة.

كما أن الانقسام السياسي أدى إلى ازدواجية في المعايير والرقابة؛ ففي حين أن هناك محاولات من السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية لدمج النوع الاجتماعي في السياسات الوطنية، فرضت حكومة الأمر الواقع في غزة، قيوداً إضافية على عمل المؤسسات النسوية بناءً على اعتبارات إيديولوجية ومحافظة. هذا التباين التشريعي والسياسي يعيق تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية العابرة للقطاعات، ويجول دون توحيد الجهود الحقوقية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

كما أن الانقسام السياسي أدى إلى ازدواجية في المعايير والرقابة؛ حيث واجهت المؤسسات النسوية في قطاع غزة تضحيات متعددة من قبل سلطات الأمر الواقع، شملت فرض قيود على تنظيم الأنشطة، والتدخل في محتوى البرامج، واشتراط الحصول على موافقات مسبقة لبعض الفعاليات، إضافة إلى استدعاءات أمنية لناشطات وعاملات في مؤسسات نسوية.

أما في الضفة الغربية، ورغم الخطاب الرسمي الداعم لحقوق النساء، فقد شهدت السنوات الماضية ممارسات تضيق على مؤسسات المجتمع المدني، شملت محاولات تعديل القوانين النازمة لعمل الجمعيات والهيئات الأهلية، إلى جانب تضحيات إدارية ومالية، وتكثيف إجراءات التدقيق على الحسابات المالية، واشتراط الحصول على موافقات مسبقة لبعض الأنشطة، فضلاً عن غياب إرادة سياسية واضحة لتخصيص موازنات عامة فعلية ومستدامة لدعم برامج النساء.

يتقاطع هذا الواقع مع نمط استجابة السلطة الفلسطينية للضغوط المجتمعية المحافظة، والذي تجلّى بوضوح في تأخير إقرار قانون حماية الأسرة من العنف رغم استكمال مسوداته المتعددة، وعدم نشر اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة "سيداو" في مجلة الوقائع الفلسطينية. ويعكس هذا التأخير تفضيل السلطة تجنب الصدام مع قوى اجتماعية ودينية معارضة للقانون، على حساب التزاماتها الدستورية والدولية بحماية النساء من العنف.

البيئة الاجتماعية والثقافية ومقاومة التغيير

تواجه المؤسسات النسوية تحدياً اجتماعياً يتمثل في "النزعة المحافظة المتصاعدة"، التي غالباً ما تعتبر العمل النسوي أجندة خارجية مغتربة عن القيم المحلية. هذا المنظور يغذي مقاومة مجتمعية لبرامج التوعية الحقوقية ومشاريع تغيير القوانين والثقافة المجتمعية.

تتعرض المؤسسات النسوية في فلسطين لحمولات تحريض وخطاب كراهية ممنهج، سواء عبر منابر دينية وسياسية محافظة، أو عبر منصات التواصل الاجتماعي، حيث تُقدّم هذه المؤسسات بوصفها أدوات لـ "تفكيك الأسرة" أو "نشر الفساد الأخلاقي" أو "تنفيذ أجندات غريبة".

وتظهر مراجعة منشورات صادرة عن جهات مثل المكتب الإعلامي لحزب التحرير، إضافة إلى محتوى واسع الانتشار على منصات التواصل الاجتماعي، استخدام لغة تخوينية وتحريضية ضد النسوية بوصفها "فكرًا دخيلاً" يتعارض مع الدين والقيم، وهو ما يخلق بيئة عدائية تجاه العاملات في هذا المجال ويعرّضهن للمضايقة والتهديد. وقد يؤدي إلى إحجام بعض النساء عن اللجوء إلى الخدمات خوفاً من الوصم المجتمعي، وتقييد قدرة المؤسسات على العمل العلني، خصوصاً في القرى والمناطق المحافظة.

إن التدخلات التي تركز على تمكين النساء دون إشراك الرجال والفتيان تظل محدودة الأثر، إذ يظل الرجال هم المتحكمون الأساسيون في الموارد وصنع القرار الأسري والمجتمعي. هذا الواقع يستدعي تحولاً في استراتيجيات المنظمات نحو تبني نماذج "الذكورة الإيجابية" وتغيير الأعراف الاجتماعية من الداخل، بدلاً من مجرد التصدي لنتائج العنف.

وعليه، فإن مقاومة التغيير الجندري في السياق الفلسطيني تمثل عائقاً بنيوياً أمام فاعلية تدخلات المنظمات النسوية. ولا يمكن التعامل معها بوصفها مسألة وعي فردي فقط، بل باعتبارها نتاجاً لبنى ثقافية وسياسية متشابكة تتطلب تدخلات طويلة الأمد تستهدف تحقيق التحول الاجتماعي العميق.

الواقع المؤسسي والبرامجي لمؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال الدفاع عن قضايا النساء

يتسم المشهد المؤسسي الفلسطيني بتنوع واسع في هياكل مؤسسات المجتمع المدني العاملة على قضايا النساء، من حيث الحجم، والانتشار الجغرافي، والتوجهات الفكرية، ومستويات الاحتراف المؤسسي. ويشمل هذا المشهد مؤسسات نسوية تاريخية ذات امتدادات جماهيرية، ومراكز حقوقية متخصصة، وجمعيات قاعدية محلية، إضافة إلى مؤسسات أهلية عامة تُدرج قضايا النساء ضمن برامجها. وتؤكد دراسات المسح والتحليل المؤسسي لمؤسسات المجتمع المدني في فلسطين وجود هذا التعدد في الأدوار والوظائف والقدرات، إلى جانب تفاوت واضح في الإمكانيات والموارد بين المؤسسات.

ورغم هذا التنوع، تكشف التحليلات المتقاطعة للتجربة الفلسطينية عن وجود سمات مشتركة تحكم عمل هذه المنظمات، أبرزها الاعتماد العالي على التمويل الخارجي، والعمل ضمن نموذج قائم على المشاريع، والتأثر المباشر بأجندات المانحين، وهو ما ينعكس على طبيعة التدخلات وأثرها.

تشير دراسات تمويل الحركات النسوية إلى أن منظمات حقوق النساء عالمياً، بما فيها في السياقات الهشة، تُعد من أقل القطاعات حصولاً على التمويل المرن والأساسي، ما يدفعها للاعتماد على منح قصيرة الأمد ومقيدة بمخرجات محددة. وينطبق هذا النمط بشكل واضح على الحالة الفلسطينية، حيث تُضطر المؤسسات النسوية إلى موازنة برامجها باستمرار مع شروط الدعوات التمويلية، على حساب بناء مسارات طويلة الأمد للتغيير الاجتماعي.

التحولات التاريخية والبنوية في العمل النسوي الفلسطيني

مرّ العمل النسوي الفلسطيني بتحولات عميقة تعكس التغيرات في السياق الوطني العام. فقبل قيام السلطة الفلسطينية عام 1994، ارتبطت المبادرات النسوية إلى حد كبير بأطر وطنية وجماهيرية ولجان شعبية منخرطة في حركة التحرر الوطني، حيث تداخل النضال من أجل الحقوق الوطنية مع النضال من أجل العدالة الاجتماعية والجنسية، وكانت التنظيمات النسوية جزءاً من بنية الحركة الوطنية وممارساتها اليومية.

ومع نشوء السلطة الفلسطينية وتدفّق التمويل الدولي، شهد القطاع الأهلي ما يُعرف بظاهرة "الأنجزة" (NGO-ization)، أي انتقال العمل النسوي من إطار حركي جماهيري إلى إطار مؤسسي مهني يعتمد بصورة أساسية على المشاريع والمانحين، وهو ما لم يكن مجرد تحول إداري، بل مسّ جوهر العمل النسوي وأولوياته وأدواته وخطابه.

على الرغم من أن هذا التحول أسهم في رفع مستوى الاحتراف المؤسسي لدى العديد من المنظمات، إلا أنه في المقابل قلّص من المساحات التعبوية، وأعاد توجيه جزء متزايد من العمل النسوي نحو تقديم الخدمات وإدارة الأزمات، بدل الاستثمار في بناء قوة اجتماعية نسوية قادرة على الاشتباك مع البنى السياسية والاقتصادية والثقافية المنتجة للتمييز.

تزامن هذا التحول مع إعادة تشكيل العلاقة بين منظمات المجتمع المدني والسلطة الفلسطينية ضمن إطار "بناء الدولة" ومتطلباته، بما في ذلك التركيز على السياسات العامة، والخطط الوطنية، والتشريعات. غير أن هذا الاشتباك ظل محكوماً بحدود المجال السياسي المتاح وبحسابات السلطة في إدارة التوازنات الاجتماعية، الأمر الذي انعكس على سقف المناصرة وحدود التقدم في القضايا ذات الحساسية المجتمعية، وعلى رأسها قضايا العنف الأسري والمساواة القانونية.

كما لعبت أنماط التمويل دوراً بنيوياً في إعادة تشكيل أجندة العمل النسوي، حيث باتت العديد من البرامج تُصاغ استجابة لدعوات تمويل محددة بمخرجات ومؤشرات جاهزة، ما عزز من منطق التدخلات القصيرة والمجزأة، وأضعف إمكانيات التخطيط طويل الأمد وبناء مسارات تغيير تراكمي. وتؤكد تحليلات تمويل الحركات النسوية أن مؤسسات حقوق النساء من أقل القطاعات حصولاً على تمويل مرن وأساسي، وهو ما يفسر هشاشة الاستدامة حتى في المؤسسات ذات الخبرة الطويلة.

مجالات التدخل الرئيسية وتقييم فاعليتها

تواجه مؤسسات المجتمع المدني النسوية في فلسطين معضلة "مأسسة الاستجابة" في ظل بيئة سياسية وقانونية معطلة، حيث تُقدّم تدخلات متعددة، لكنها تظل محكومة بسقف بنيوي يحد من قدرتها على إحداث تغيير تحويلي. يتركز عمل هذه المؤسسات ضمن مجموعة من المجالات الرئيسية التي تتقاطع في كثير من الأحيان، وتشمل الحماية من العنف المبني على النوع الاجتماعي، والتمكين الاقتصادي، والمشاركة السياسية.

ويمكن توصيف الواقع البرامجي والمؤسسي من خلال الزوايا التحليلية التالية:

مكافحة العنف المبني على النوع الاجتماعي (GBV)

لا يمكن قراءة العنف المبني على النوع الاجتماعي في فلسطين بوصفه ظاهرة "أسرية" منفصلة عن سياق السيطرة الاستعمارية والعنف السياسي، إذ تتشكل ديناميكيات العنف داخل الأسرة ضمن بيئة عامة تُنتج هشاشة اقتصادية واجتماعية ونفسية مركّبة. فالعنف الاحتلال-بما يشمله من اقتحامات، اعتقالات، قتل، تهجير، تقييد حركة، وتضييق مصادر الرزق-لا يضيف فقط مستوى من الخوف والضغط، بل يعيد تشكيل العلاقات داخل الأسرة عبر إضعاف الأمان الاجتماعي ورفع منسوب التوتر وتآكل شبكات الدعم، ما يخلق بيئة مواتية لتصاعد العنف داخل المجال الخاص.

تشير بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن العنف ضد النساء داخل المجال الأسري يمثل ظاهرة واسعة تتطلب قراءة بنيوية تتجاوز التفسيرات الفردية، وقد أتاح مسح العنف في المجتمع الفلسطيني (2019) إطاراً إحصائياً مهماً لفهم أنماط العنف ومصادره. كما أضاءت الإسكوا على الأبعاد الاقتصادية للعنف الزوجي ضد النساء في دولة فلسطين، بما يعكس أن العنف ليس مجرد "حادثة"، بل كلفة اجتماعية واقتصادية تُعيد إنتاج التبعية والحرمان.

وفي سياق الواقع في قطاع غزة على وجه الخصوص، تكشف تقارير حديثة أنه خلال حرب الإبادة، لوحظ تصاعد حاد في مختلف أشكال العنف، حيث تُنتج الحرب والنزوح وفقدان الخصوصية في الملاجئ والاكتظاظ وندرة الموارد وتفكك الروابط الاجتماعية، بيئة عالية الخطورة على النساء والفتيات. تظهر التقارير أن نسبة مرتفعة جداً من النساء تعرضن لشكل من أشكال العنف خلال الإبادة، إلى جانب تصاعد مخاطر الاستغلال والعنف الجنسي في سياقات

الاعتماد على المساعدات وشح الخدمات. يتقاطع ذلك مع تحليلات الأمم المتحدة التي توثق الأثر الجندري للإبادة في قطاع غزة، وتبين كيف تتضاعف المخاطر على النساء والفتيات في سياقات الانهيار المؤسسي والنزوح وانعدام الخدمات الأساسية.

ومن زاوية تقييم الفاعلية، تُظهر التجربة الفلسطينية أن تدخلات مكافحة العنف المبني على النوع الاجتماعي-رغم أهميتها في الحماية والإسناد-تظل محكومة بسقف بنيوي يحد من قدرتها على إحداث أثر تحويلي ما لم يُعالج "سياق الإنتاج" نفسه. فجوهر المشكلة لا يكمن فقط في نقص الوعي أو غياب الخدمات، بل في تضافر ثلاثة مستويات تُنتج العنف وتعيد إنتاجه:

مستوى الأعراف والوصم	مستوى المنظومة القانونية/المؤسسية	مستوى الاحتلال والعنف السياسي
حيث تقيد الوصمة الاجتماعية الإفصاح وطلب المساعدة، ويظهر ذلك في سلوكيات الإحجام عن التبليغ أو عدم المتابعة، خصوصاً في البيئات المحافظة أو في حالات النزوح.	حيث يؤدي الفراغ التشريعي أو ضعف الحماية القانونية الفاعلة إلى تحويل مسارات التدخل إلى "إدارة حالة" بدل مسار عدالة وحماية طويل الأمد، وهو ما يضعف الردع ويُبقي النساء في دائرة الخطر.	بما يفرضه من خوف مزمن، وانعدام أمن، وانهيار اقتصادي، وتقطيع للجغرافيا، واستهداف للبنى الصحية والاجتماعية، وهو ما يرفع قابلية الأسرة للانهيار تحت الضغط ويزيد احتمالات اللجوء للعنف داخل المجال الخاص.

إن قرار الإفصاح وطلب المساندة يتأثر بعوامل مركبة (الخوف، الوصم، الاعتماد الاقتصادي، توفر الخدمة، والثقة بالمؤسسات)، ما يعني أن التدخلات التي لا تعالج شروط الأمان والثقة والسرية والوصول ستبقى محدودة الأثر حتى لو توسعت خدماتها.

وعليه، فإن تقييم فاعلية تدخلات مكافحة العنف المبني على النوع الاجتماعي في فلسطين يجب أن ينطلق من معيار أوسع من "عدد الجلسات/الأنشطة" إلى معيار يتصل بمدى قدرة التدخلات على: (أ) تقليل التعرض للعنف في بيئة تنتج العنف باستمرار، (ب) توفير حماية قابلة للاستمرار في ظل تقييد الوصول لمراكز الطوارئ، و(ج) إسناد النساء اقتصاديًا واجتماعيًا بما يقلل التبعية ويزيد القدرة على اتخاذ القرار. وفي هذا السياق، يصبح التعامل مع العنف المبني على النوع الاجتماعي جزءًا من مقاربة شاملة للصمود، وليس مجرد ملف خدماتي منفصل، لأن بنية القهر الاستعماري -بما تفرضه من أزمات متواصلة- تعيد تشكيل الأسرة وتضغط عليها بصورة تجعل العنف خطرًا متجددًا لا حدًا عابرًا.

التمكين الاقتصادي

تستحوذ مشاريع التمكين الاقتصادي على حصة كبيرة من برامج المؤسسات النسوية، وغالبًا ما تتمثل في دعم مشاريع صغيرة أو مشاريع منزلية، وتدريب مهني، انشاء وتطوير تعاونيات، ومنح أدوات إنتاج.

تشير دراسة ميدانية محكمة أُجريت على النساء الحاصلات على مشاريع نسوية صغيرة في محافظة رام الله والبيرة، إلى أن هذه المشاريع أسهمت في تحسين بعض مؤشرات التمكين الاقتصادي، مثل زيادة الدخل نسبيًا وتعزيز الثقة بالنفس والقدرة على المساهمة في الإنفاق الأسري، إلا أنها لم تنقل غالبية النساء إلى مرحلة المشاركة الفاعلة في الحياة السياسية، أو الاستقلال الاقتصادي الكامل أو الاندماج في السوق الرسمي.

وتوضح الدراسة أن هذه المشاريع تظل محصورة في قطاعات منخفضة الربحية، وتفتقر في كثير من الأحيان إلى الحماية القانونية والتسجيل الرسمي، ما يحد من قدرتها على النمو والاستدامة.

كما تشير بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن مشاركة النساء في سوق العمل لا تتجاوز 19%، وهو ما يعكس محدودية الأثر الكلي لتدخلات التمكين الاقتصادي في تغيير البنية العامة لسوق العمل .

رقم لافت
19%
لا تتجاوز مشاركة النساء في سوق العمل 19%
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

لا يمكن تقييم فاعلية التمكين الاقتصادي للنساء بمعزل عن "الاقتصاد المُقَيَّد" بفعل الاحتلال: القيود على الحركة والوصول، تعطل سلاسل الإمداد، هدم الممتلكات، الاعتداء على الأراضي والموارد، وتذبذب سوق العمل، وكلها عوامل تُحوّل مشاريع النساء الصغيرة إلى مشاريع عالية المخاطر وقابلة للانهيار في أي موجة تصعيد أو إغلاق.

وفي سياق حرب الإبادة المستمرة على قطاع غزة منذ عام 2023، تُظهر تقارير أممية أن تدهور سوق العمل، وفقدان مصادر الدخل، وارتفاع البطالة، والقيود المشددة على العمل والتنقل، تُفاقم هشاشة الأسر الفلسطينية، وتضاعف الضغوط الاقتصادية على النساء، بما يزيد من تعرضهن للاستغلال، أو إجبارهن على قبول أعمال غير لائقة أو غير مدفوعة الأجر، أو تحمل أعباء رعاية مضاعفة داخل الأسرة.

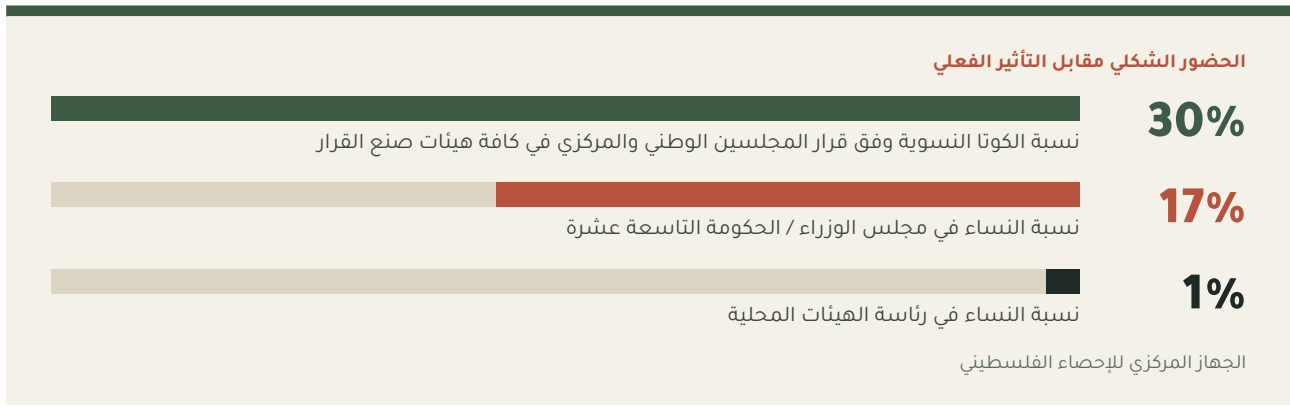
يتخذ العنف الاقتصادي ضد النساء في فلسطين أبعادًا مركبة: جزء منه متجذر في علاقات القوة داخل الأسرة/ المجتمع (حرمان من الموارد، السيطرة على الدخل، تقييد العمل)، وجزء منه بنيوي خارجي مرتبط بالاحتلال (فقدان الأصول، تدمير سبل العيش، منع الوصول للأراضي، استهداف القطاعات الإنتاجية). إن أوضاع النساء الاقتصادية لا تنفصل عن منظومة الحرمان العام والانتهاكات البنيوية في فلسطين، وأن معالجة التمكين الاقتصادي تتطلب مسارات حماية اقتصادية واجتماعية وقانونية تتجاوز التدريب والتمويل الصغير إلى "بيئة ممكنة متكاملة".

المشاركة السياسية: الكوتا مقابل صنع القرار

تركز غالبية البرامج النسوية في مجال المشاركة السياسية على تعزيز تمثيل النساء في المجالس المحلية والهيئات المنتخبة، وبناء قدرات القيادات النسوية الشابة، سواء عبر التدريب على القيادة، أو إدارة الحملات الانتخابية، أو رفع الوعي بأهمية المشاركة في الشأن العام. وقد أسهمت هذه البرامج في توسيع حضور النساء في المجال العام نسبيًا، وفي كسر بعض الصور النمطية المرتبطة بأدوارهن السياسية.

غير أن الأدبيات تشير إلى أن ضعف المشاركة السياسية للنساء لا يرتبط فقط بنقص المهارات أو الخبرات، بل يعود بالأساس إلى عوائق بنيوية عميقة تشمل طبيعة النظام الانتخابي، والثقافة السياسية الذكورية، وهيمنة الأحزاب والنخب التقليدية على دوائر صنع القرار، إضافة إلى العنف السياسي والرقمي الموجه ضد النساء، وضعف شبكات الدعم الحزبي والمجتمعي، وغياب الموارد اللازمة لخوض الانتخابات بفاعلية .

وتعكس البيانات الفلسطينية استمرار هذه الإشكاليات: إذ تشير إحصاءات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن مشاركة النساء في مواقع صنع القرار ما تزال متدنية رغم قرار المجلسين الوطني والمركزي برفع نسبة الكوتا النسوية إلى 30% في كافة هيئات صنع القرار، على سبيل المثال لا تتجاوز نسبتهن في مجلس الوزراء/ **الحكومة التاسعة عشرة 17%**، وفي رئاسة الهيئات المحلية 1%، ما يدل على وجود فجوة واضحة بين الحضور الشكلي للنساء في بعض المجالس، وبين وصولهن إلى مواقع التأثير الفعلي .



في هذا السياق، يُنظر إلى نظام الكوتا بوصفه أداة تصحيحية ضرورية لكسر الإقصاء التاريخي، إلا أن الأدبيات النسوية تحذّر من التعامل مع الكوتا باعتبارها غاية بحد ذاتها، إذ قد تؤدي في بعض الأحيان إلى "تمثيل عددي" لا يرافقه تمكين حقيقي أو قدرة على التأثير في مسارات صنع القرار، خصوصاً إذا ظلت النساء الممثلات مقيدات بقرارات كتل حزبية أو توازنات عشائرية، أو محرومات من الوصول إلى الموارد ومراكز النفوذ داخل المؤسسات.

وعليه، فإن قياس فاعلية تدخلات المشاركة السياسية لا ينبغي أن يقتصر على عدد النساء المشاركات أو المُدرّبات أو المرشحات، بل على قدرة هذه التدخلات على اختراق العوائق البنيوية التي تحد من وصول النساء إلى مواقع التأثير، بما يشمل مواجهة العنف السياسي والرقمي، وتوسيع شبكات الدعم الحزبي والمجتمعي، وضمان الوصول إلى الموارد، وتعزيز استقلالية النساء السياسيات، في اتخاذ القرار.

وتزداد أهمية هذه المقاربة البنيوية في السياق الفلسطيني، حيث تتداخل تحديات الاحتلال والانقسام وتقييد الحريات العامة مع تحديات النوع الاجتماعي، ما يجعل أي تقدم في مشاركة النساء السياسية هشاً وقابلاً للتراجع ما لم يُبنى على إصلاحات هيكلية شاملة تتجاوز منطق الكوتا إلى منطق الشراكة الفعلية في صنع القرار.

أنماط الدعم المالي والسياسي والتقني وفاعليته في تلبية أولويات النساء

تتحدد طبيعة تدخلات منظمات المجتمع المدني النسوية في فلسطين إلى حد كبير من خلال أنماط الدعم المالي والسياسي والتقني المتاحة، والتي لا تشكل مجرد أدوات تمويل، بل تمثل عوامل بنيوية تؤثر في اختيار القضايا، وتصميم البرامج، وآليات التنفيذ، ومدى الاستدامة.

وتشير أدبيات تمويل الحركات النسوية إلى أن الغالبية العظمى من التمويل الموجه لمنظمات حقوق النساء عالمياً يأتي على شكل منح قصيرة الأمد ومقيدة بمخرجات ومؤشرات أداء محددة مسبقاً، في مقابل ندرة التمويل المرن أو الأساسي الذي يسمح للمؤسسات بتحديد أولوياتها بناء على السياق المحلي وبناء استراتيجيات طويلة الأمد.

أولاً: الدعم المالي - بين الوفرة النسبية وهشاشة الاستدامة

رغم وجود تدفقات مالية مستمرة نسبياً لبرامج النوع الاجتماعي في فلسطين، إلا أن هذا التمويل يتسم بعدة خصائص تحد من فاعليته:

- ◆ هيمنة التمويل القائم على المشاريع قصيرة الأمد (6-24 شهراً).
- ◆ اشتراط مخرجات كمية سريعة قابلة للقياس.
- ◆ ضعف الاستثمار في بناء القدرات المؤسسية طويلة الأمد.

تشير التقارير إلى أن تخفيضات المساعدات الإنمائية الرسمية عالمياً خلال الأعوام الأخيرة فاقمت من حالة عدم اليقين لدى منظمات المجتمع المدني، ودفعتها إلى التنافس على منح محدودة بدل بناء شراكات طويلة الأمد. كما أن قيود التمويل، ومتطلبات التدقيق المعقدة، وغياب التمويل الأساسي، تشكل عوامل مركزية في إضعاف الاستدامة المؤسسية للقطاع الأهلي الفلسطيني.

ويرى البعض أن جزءاً كبيراً من أولويات التمويل الموجه للقطاع الأهلي في فلسطين يتركز على العمل على القوانين والسياسات والخطط الحكومية، مقابل ضعف الاستثمار في مبادرات اقتصادية مجتمعية عملية يمكن أن تُحدث أثراً مباشراً ومستداماً على مستوى الأسرة، مثل دعم التعاونيات الزراعية النسوية، والمشاريع الإنتاجية الجماعية، وسلاسل القيمة المحلية. ويفضي هذا التوجه إلى اختلال في التوازن بين العمل السياسي والعمل التنموي القاعدي، بما يحد من قدرة التدخلات على تحسين شروط الحياة اليومية للنساء وأسرهن.

كما تعاني فلسطين، بما فيها الضفة الغربية وقطاع غزة، من سياسات تجفيف مالي ممنهجة تطال مجمل البنية الفلسطينية. بما يشمل الحكومة والمؤسسات الأهلية على حد سواء، الأمر الذي يقوض قدرة هذه الجهات على التخطيط طويل الأمد، ويحوّل عملها إلى إدارة أزمات متواصلة بدل مسارات تنموية مستقرة، بالإضافة لدفعها لتقليص حجم البرامج وتسريح موظفين/ات، ما يفاقم من هشاشة القطاع الأهلي ويستنزف خبراته المتراكمة، ويؤثر سلباً على جودة واستمرارية الخدمات المقدمة للنساء.

وفي ظل واقع الطوارئ المزمن الذي يميز السياق الفلسطيني، تبرز فجوة واضحة في إمكانيات المؤسسات المحلية على الاستجابة الفعالة والمستمرة للآزمات المتكررة، سواء من حيث توفر التمويل المرن، أو الكوادر المؤهلة، أو البنية التحتية التشغيلية، وهو ما ينعكس في تدخلات مجتزأة ومحدودة الأثر.

ثانيًا: الدعم السياسي - فشل الحماية الدولية

رغم الخطاب الدولي المتكرر الداعم لحقوق النساء والمساواة الجندرية، فإن الدعم السياسي الفعلي الموجّه للمنظمات النسوية الفلسطينية يظل ضعيفاً ومتذبذباً، ولا يرقى إلى مستوى التحديات البنيوية التي تواجهها النساء في سياق استعماري استيطاني وعنف احتلالي متواصل. ويتجلى هذا التناقض بوضوح عند مقارنة الالتزامات المعلنة بموجب قرار مجلس الأمن رقم 1325 بشأن المرأة والأمن والسلام، والذي يؤكد على حماية النساء في النزاعات المسلحة وضمان مشاركتهن في عمليات السلام وصنع القرار، مع الواقع الفلسطيني الذي تتعرض فيه النساء للانتهاكات جسيمة دون توفير حماية دولية فعّالة أو مساهمة حقيقية للجنة.

فبينما يُفترض أن يشكّل القرار 1325 إطاراً ملزماً للمجتمع الدولي لتعزيز أمن النساء في سياقات النزاع، تُظهر تقارير أممية متعاقبة أن تطبيق أجندة المرأة والأمن والسلام في الأرض الفلسطينية المحتلة ظل محدود الأثر، ولم ينعكس في إجراءات ردع أو حماية عملية في مواجهة الانتهاكات الإسرائيلية المتواصلة بحق النساء والفتيات، بما يشمل القتل، والإصابة، والنزوح القسري، وتدمير المساكن، وتقييد الوصول إلى الخدمات الأساسية.

إن غياب مظلة حماية دولية واضحة للمنظمات النسوية، إلى جانب فشل المجتمع الدولي في فرض عقوبات على إسرائيل لجرائمها المستمرة ضد الإنسانية، أسهم في تعميق فجوة الثقة بين الشعب الفلسطيني والمنظومة الدولية، حيث بات يُنظر إلى الأطر الدولية الخاصة بحقوق الإنسان والمرأة بوصفها غير قادرة على توفير حماية فعلية للشعب الفلسطيني، ولا تمتلك الإرادة السياسية اللازمة لتطبيق مبادئها في السياق الفلسطيني، الأمر الذي يضعف من شرعية هذه المنظومة في نظر قطاعات واسعة من المجتمع الفلسطيني ويؤثر على عمل المؤسسات الأهلية وخاصة النسوية.

وبالتالي، فإن محدودية الدعم السياسي لا تقتصر آثارها على مستوى التمويل أو الشراكات، بل تمتد لتقويض البيئة العامة التي يُفترض أن تعمل فيها المنظمات النسوية. وتحاصر قدرتها على تبني خطاب حقوقي تحرري واضح، أو الانخراط في مساهمة دولية للاحتلال وللسياسات الدولية المتواطئة معه.

ثالثًا: الدعم التقني - نقل نماذج جاهزة

يتنوع شكل الدعم التقني الموجّه لمؤسسات المجتمع المدني النسوية في فلسطين عادة، ليشمل تقديم نماذج للتخطيط الاستراتيجي، وخطط تنفيذية (تشمل الأهداف والمخرجات والمؤشرات والأنشطة)، وأدوات متابعة وتقييم، ومنهجيات إعداد مقترحات المشاريع، إضافة إلى تدريبات على الإدارة المالية وبناء القدرات المؤسسية. ويُنظر إلى هذه الأدوات بوصفها عناصر أساسية لتعزيز المهنية وتحسين جودة الإدارة والحوكمة داخل المؤسسات.

غير أن أي اعتماد على نقل نماذج جاهزة من سياقات أخرى، دون تكيف عميق مع الخصوصيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية المحلية، قد يؤدي إلى توحيد التدخلات، حيث تصبح البرامج متشابهة في بنيتها ومنطقها بغض النظر عن اختلاف السياقات، الأمر الذي يضعف ملاءمتها وفعاليتها في بيئات معقدة وهشة مثل السياق الفلسطيني.

وفي السياق الفلسطيني، تتفاقم إشكالية نقل النماذج الجاهزة بسبب طبيعة الواقع الاستعماري والانقسام السياسي وحالات الطوارئ، حيث تتطلب البرامج الناجحة مستويات عالية من المرونة والتكيف المستمر والاعتراف بالواقع الاستعماري كمتغير أساسي والبرامج النضالية كفعل مشروع. وعليه، فإن الدعم التقني الأكثر فاعلية هو ذاك الذي ينتقل من منطق "تصدير الأدوات" إلى منطق "التعلم المشترك"، وبناء حلول تشاركية مع المؤسسات النسوية المحلية، تنطلق من معرفتها بالسياق وبتعقيدها، وتدعم تطوير نماذج محلية أصيلة للتدخل، بالإضافة إلى البناء على الخبرات التراكمية التي يقيدها العجز عن تحقيق "الاستدامة المالية".

الفجوة بين الاحتياجات الحقيقية وتدخلات الممولين

في السياق الفلسطيني، لا يمكن مقارنة العدالة الجندرية بمعزل عن واقع الاستعمار، وتفكك الجغرافيا، والقيود المفروضة على الحركة، وتواتر حالات الطوارئ، وما تخلقه هذه العوامل من أشكال عنف مركبة تمس الحياة اليومية للنساء وأسرهن. ويعني ذلك أن أولويات النساء لا تتشكل فقط في إطار العلاقات داخل الأسرة أو المجتمع المحلي، بل في تفاعل مباشر مع بنية قهر أوسع تُنتج الهشاشة الاقتصادية، وانعدام الأمان، وتآكل شبكات الحماية، وتراجع القدرة على التخطيط للمستقبل.

تُظهر تقارير أممية وجود فجوة متنامية بين ما تعبّر عنه النساء الفلسطينيات من أولويات حياتية ملحة، وبين طبيعة التدخلات التي تحظى بالتمويل والدعم. ففي حين تميل النساء إلى تحديد احتياجات ترتبط بالبقاء والحماية والأمن الاقتصادي والوصول إلى الخدمات الأساسية، يتركز جزء كبير من التدخلات الممولة حول أنشطة توعوية أو تدريبية قصيرة الأمد، أو تدخلات نفسية-اجتماعية غير مرتبطة بمسارات حماية قانونية أو حلول اقتصادية مستدامة. بالإضافة إلى مواجهة المنظمات تحدياً تمويلياً هائلاً: إذ قام بعض المانحين بتعليق دفعات التمويل بعد تشرين أول 2023 لإجراء مراجعات سياسية، مما اعتبرته المؤسسات "عقاباً جماعياً للنساء المستفيدات" في ظل حالة من الانهيار الكامل لمنظومتها الحماية والرعاية الصحية.

وفي الضفة الغربية تحديداً، تُظهر البيانات أن عنف المستوطنين وقيود الوصول يرتبطان بأنماط نزوح داخلي متزايدة، وتؤكد تقارير تقييم الاحتياجات للنازحين/ النازحات داخلياً في شمال الضفة الغربية أن النساء يحددن أولويات مركبة تشمل: الحماية الفعلية من العنف، والدعم القانوني والوصول إلى العدالة، والصحة النفسية والدعم الاجتماعي طويل الأمد، واستعادة مصادر الدخل وسبل العيش المستقرة، إضافة إلى استعادة الوثائق الرسمية التي فقدت خلال النزوح والاقترحات.

كما تُظهر دراسات فلسطينية حول أثر المشاريع النسوية الصغيرة أن هذه المشاريع قد تحسّن بعض المؤشرات الفردية، مثل الدخل النسبي أو الشعور بالثقة بالنفس، لكنها لا تُحدث انتقالاً واسع النطاق في موقع النساء داخل البنية الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية، ولا تؤدي بالضرورة إلى استقلال اقتصادي مستدام.

في المقابل، تكشف مراجعة أنماط التدخلات الممولة عن تكرار معضلات بنيوية في ثلاث اتجاهات مترابطة: أولها، ازدواجية البرامج وضعف التكامل، حيث تُنفَّذ مشاريع متعددة قصيرة الأمد بمؤشرات مختلفة داخل الجغرافيا ذاتها دون إطار تنسيقي جامع. وثانيها، ضعف الاستدامة، إذ تنقطع الخدمات أو تقلص بانتهاء المنحة. وثالثها، ميل التقييم - بحكم طبيعة التمويل القصير - إلى تفضيل المخرجات السريعة القابلة للقياس على حساب تتبع الأثر طويل المدى.

وينتج عن ذلك فجوة واضحة بين ما تحتاجه النساء فعليًا في حياتهن اليومية، وبين ما تستطيع المشاريع قصيرة الأمد إظهاره في التقارير الدورية. إن هيمنة منطق المشاريع والمؤشرات السهلة القياس، يدفع الجهات المانحة إلى تفضيل تدخلات يمكن احتساب نتائجها بسرعة، حتى وإن كانت محدودة الأثر البنيوي.

وتتعمق هذه الفجوة أكثر في السياقات الإنسانية المعقدة، حيث تميل التدخلات إلى حصر النساء في خانة "الضحايا" أو "المستفيدات"، بدل الاعتراف بهن كفاعلات سياسيات واقتصاديات يمتلكن معرفة بالسياق واحتياجاته وقدرات على المشاركة في صياغة الحلول.

وعليه، فإن استمرار هذه الفجوة يحدّ من قدرة التدخلات على إحداث أثر تحويلي في أوضاع النساء الفلسطينيات، ويعيد إنتاج نمط الاستجابة الجزئية للأعراض، بدل الانتقال لمسار تغيير تحويلي وتنمية مستدام.

تحليل أصحاب/صاحبات الحق وأصحاب/صاحبات الواجب: المسؤولية والمساءلة

تعتمد مقارنة "الحقوق" في هذه الورقة على تحديد الفجوات في التزام الأطراف المختلفة بمسؤولياتها تجاه النساء الفلسطينيات.

أصحاب/ صاحبات الحق: النساء والفتيات الفلسطينيات

تُعد النساء والفتيات الفلسطينيات، بكافة فئاتهن وتقاطعاتهن، صاحبات الحق الأساسيات في هذه الورقة، مع إيلاء اهتمام خاص للفئات الأكثر تهميشًا وتعرّضًا لأشكال مركّبة من الإقصاء، ومنهن:

النساء في المناطق المصنفة (ج)

النساء البدويات

النساء في المخيمات، لا سيما مخيمات شمال الضفة الغربية التي تشهد عدوان إسرائيلي مستمر

النساء المعيلات لأسرهن

النساء ذوات الإعاقة

النساء النازحات داخليًا نتيجة هدم المنازل والاقترحات

الشابات والياقات

تشير تقارير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية إلى أن النساء في المناطق المصنفة (ج) والتجمعات البدوية يواجهن قيودًا مضاعفة على الحركة، ونقصًا حادًا في الخدمات الأساسية، ومخاطر مرتفعة من العنف المرتبط بالاستيطان والاقترحات، ما ينعكس مباشرة على قدرتهن على الوصول إلى الحماية وخدمات الصحة والتعليم وسبل العيش.

كما تُظهر تقييمات الاحتياجات للنازحين/ النازحات داخليًا في شمال الضفة الغربية أن النساء في المخيمات والتجمعات المستضيفة يعانين من فقدان الخصوصية، وارتفاع مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي، وصعوبات في استعادة الوثائق الرسمية، إضافة إلى تدهور واسع في الصحة النفسية.

إن تراكم أشكال التهميش ينتج مستويات مختلفة من الحرمان، ما يستدعي تدخلات متميزة تستند إلى فهم هذا التداخل بدل التعامل مع النساء كفئة متجانسة.

وعليه، فإن أي تدخل لا يأخذ بعين الاعتبار هذا التنوع في أوضاع النساء واحتياجاتهن، يظل قاصرًا عن تحقيق عدالة حقيقية أو أثر تحويلي.

أصحاب/ صاحبات الواجب: المجتمع الدولي والسلطة الوطنية الفلسطينية والمجتمع المدني الفلسطيني

يقع واجب احترام وحماية وإعمال حقوق النساء الفلسطينيات على عاتق مجموعة متداخلة من الجهات، على النحو الآتي:

المجتمع الدولي والجهات المانحة

تتحمل المنظومة الدولية المسؤولية القانونية والأخلاقية في:

- ◆ إنهاء الاحتلال كشرط أساسي لضمان مسار تنموي عادل ومستدام للشعب الفلسطيني.
- ◆ توفير الحماية الفعلية للنساء الفلسطينيات من جرائم الحرب والانتهاكات الجسيمة وفق القواعد الدولية، مع ضرورة إيقاع العقوبات على الاحتلال ومحاسبته ومحاكمته دولياً.
- ◆ رفض الخضوع للضغوط الإسرائيلية المتعلقة بالتمويل، وضمان تدفق الموارد دون شروط تقوض السيادة الوطنية.
- ◆ توطين الأجندات وعدم تجاهل السياق المحلي أو تكريس تدخلات "إغاثية" قصيرة الأمد لا تخدم التغيير البنوي.
- ◆ تبني مقاربة تربط بشكل أساسي بين مسار تنمية ودعم النساء وبين المسار التحرري الوطني الشامل.

السلطة الوطنية الفلسطينية

تتحمل السلطة الوطنية الفلسطينية واجباً قانونياً وأخلاقياً في إعمال حقوق النساء، بما في ذلك:

- ◆ إقرار سياسات وتشريعات ترفع التمييز وتوفر الحماية، وعلى رأسها قانون حماية الأسرة من العنف.
- ◆ مواءمة القوانين الوطنية مع الاتفاقيات الدولية، التي انضمت إليها دولة فلسطين، خاصة اتفاقية سيداو.
- ◆ ضمان إنفاذ القوانين القائمة دون تمييز.
- ◆ تخصيص الموازنات الوطنية لقضايا النوع الاجتماعي.
- ◆ تغيير الثقافة الدونية تجاه النساء، وتعزيز مشاركتهن السياسية والاقتصادية.

منظمات المجتمع المدني الفلسطينية

تقع على عاتق هذه المنظمات مسؤولية الالتزام بالمقاربة الحقوقية، والمساءلة أمام المجتمعات المحلية، وتجنب إعادة إنتاج علاقات القوة أو استنساخ نماذج جاهزة لا تلائم السياق.

البدائل والخيارات السياسية لتعزيز فاعلية واستدامة التدخلات

بناءً على التحليل المعمق للواقع الفلسطيني، تقترح هذه الورقة مجموعة من البدائل السياسية على عدة مستويات:

أولاً: على مستوى السياسات الوطنية (الحكومة الفلسطينية)

تقتضي الضرورة السياسية تحولاً في تعامل السلطة مع قضايا النساء من منظور "الرعاية" إلى منظور "الحق والعدالة":

01 الالتزام بقرارات المجلسين المركزي والوطني المتعلقة برفع نسبة الكوتا النسوية إلى 30% في كافة هيئات صنع القرار.

02 الإصدار الفوري لقانون حماية الأسرة من العنف وتحديث القوانين ذات العلاقة بما ينسجم مع التزامات دولة فلسطين الناجمة عن انضمامها للعديد من الاتفاقيات والمواثيق الدولية؛ مع ضمان موازنة تنفيذية لتحقيق ذلك، بما يضمن المساواة التامة، وتوفير الحماية الكافية للنساء وعلى كافة المستويات.

03 توطين اتفاقية سيداو في التشريعات الوطنية ونشرها رسمياً في مجلة الوقائع الفلسطينية، وتعريف مصطلح التمييز.

04 إدماج منظور النوع الاجتماعي في الموازنة العامة: تخصيص بنود واضحة لدعم التعاونيات النسوية، وصندوق النفقة، ومراكز الاستقبال لضحايا العنف المبني على النوع الاجتماعي في المناطق المهمشة، لتقليل الاعتماد على المنح الدولية المتقلبة.

05 تفعيل المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص: عبر إنشاء "صندوق وطني لتمكين المرأة" يساهم فيه كبار المستثمرين والشركات، ويوجه لدعم المشاريع الزراعية والخدمية النسوية في المناطق المهتدة بالمصادرة.

ثانياً: على مستوى الجهات المانحة والمجتمع الدولي

يجب إعادة صياغة العلاقة بين المانح والمؤسسات المحلية لتكون قائمة على الشراكة لا التبعية:

- 01 **تبني نموذج التمويل المرن والمؤسسي (Core Funding):** بدلاً من المشاريع قصيرة الأجل، ودعم الموازنات التشغيلية للمنظمات لتمكينها من التخطيط الاستراتيجي والحفاظ على كفاءاتها البشرية.
- 02 **دعم المسارات الحقوقية والمناصرة القانونية:** فك الارتباط بين تقديم المساعدات الإنسانية والحقوقية وبين المواقف السياسية للمنظمات، واحترام الخصوصية الوطنية الفلسطينية تحت الاحتلال.
- 03 **توجيه الدعم للمنظمات القاعدية والريفية:** عبر تبسيط إجراءات التقدم للمنح والحد من البيروقراطية، وتوفير صناديق مخصصة للمبادرات النسوية في مناطق "ج" والمخيمات.
- 04 **دعم "التعافي المبكر" المستجيب للنوع الاجتماعي في قطاع غزة:** الاستثمار في إعادة بناء المؤسسات النسوية وتمكين النساء المعيلات من امتلاك أدوات الإنتاج بدلاً من مجرد توزيع الطرود الغذائية.
- 05 **دعم توجهات وبرامج المنظمات النسوية الفلسطينية ذات الصلة بتعزيز أجندة المرأة والأمن والسلام، وفق قرار مجلس الأمن 1325 بركائزه الأربعة المتمثلة في الوقاية والحماية والمشاركة والتعافي وإعادة الاعمار.**

ثالثاً: على مستوى مؤسسات المجتمع المدني خاصة (النسوية والحقوقية)

يجب على المؤسسات مراجعة نماذج عملها لتعزيز شرعيتها واستدامتها:

- 01 **إحياء نموذج "العونة" والتمويل المجتمعي:** تقليل الاعتماد على الخارج عبر تطوير نماذج تمويل محلية (Crowdfunding) وصناديق تعتمد على تبرعات الفلسطينيين والفلسطينيات في الشتات وكذلك تبرعات القطاع الخاص المحلي.
- 02 **إعادة توجيه جزء من أولويات العمل الأهلي من منطق "تنفيذ المشاريع" إلى منطق "تعزيز الصمود المجتمعي"،** بما يشمل الاستثمار في المبادرات الجماعية، والتعاونيات، والاقتصاد التضامني، وإحياء أشكال العمل التطوعي المنظم بوصفه رافعة اجتماعية لا بديل عنها في السياق الفلسطيني.
- 03 **الانتقال من "تقديم الخدمة" إلى "بناء الحركة":** من خلال إعادة التوازن بين العمل الخدماتي والعمل الحركي/الحقوق، والعودة إلى القواعد الشعبية وإشراك النساء في المخيمات والقرى في تصميم البرامج وتحديد الأولويات، لضمان أن تظل المؤسسات صوتاً للنساء المهمشات.
- 04 **تبني منظور "التقاطعية" في العمل:** دمج قضايا النساء مع قضايا الإعاقة، والفقر، والتحرر الوطني، لضمان استجابة شمولية لا تفصل حقوق المرأة عن السياق الكلي.

05

إشراك الرجال والفتيان كشركاء في التغيير: تطوير برامج تستهدف الرجال في المواقع القيادية والمجتمعية لتفكيك المنظومة الأبوية من الداخل.

06

بناء "ائتلاف ضغط" عابر للقطاعات: توحيد جهود النقابات، والمنظمات النسوية، والمراكز الحقوقية في جبهة واحدة للمطالبة بالإصلاح القانوني والسياسي.

الاستنتاجات العامة والآفاق المستقبلية

إن القراءة المتأنية لفاعلية تدخلات مؤسسات المجتمع المدني في فلسطين تكشف عن مفارقة صارخة: ففي حين حققت هذه المنظمات نجاحات مبهرّة في الحفاظ على النسيج الاجتماعي وتوفير شريان حياة لملايين النساء في أحلك الظروف، إلا أنها لا تزال تصطدم بحائط مسدود فيما يتعلق بالتغيير البنيوي والاستدامة المالية.

لقد أثبتت حرب الإبادة والانتهاكات الإسرائيلية أن "الأمان والحقوق" بالنسبة للمرأة الفلسطينية هما كتلة واحدة لا تتجزأ؛ فلا يمكن فصل الحماية من العنف الأسري عن الحماية من عنف الاحتلال، ولا يمكن تمكين المرأة اقتصادياً في ظل اقتصاد تابع ومستنزف. إن استمرار نموذج "المنظمات" المرتتهن لأجندات المانحين لن يؤدي إلا إلى إعادة إنتاج حالة التبعية، بينما يتطلب المستقبل الفلسطيني نموذجاً جديداً من العمل المدني يتسم بالسيادة والاستدامة والاستقلالية.

توصي هذه الورقة بضرورة تبني استراتيجية "توطين التنمية" والتي اقترحتها بدائل الورقة من خلال إعادة الاعتبار للمبادرات المحلية والحلول المبتكرة النابعة من رحم المعاناة. إن نجاح المجتمع المدني في دعم قضايا النساء يظل مرهوناً بقدرته على التحول من "مستجيب للأزمات" إلى "صانع للسياسات"، ومن "متلق للمنح" إلى "محرك للموارد الوطنية"، لضمان أن تظل فلسطين بيئة حاضنة للكرامة والمساواة والحرية لكافة مواطناتها ومواطنيها.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: الكتب والمؤلفات العلمية

جاد، إصلاح. (2008). نساء على تقاطع طرق: الحركات النسوية الفلسطينية بين الوطنية والعلمانية والهوية الإسلامية. رام الله: مواطن (المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية).

صافي، مصطفى، والطراونة، محمد فايز. (2019). "أثر المشروعات النسوية الصغيرة الممولة على تمكين المرأة الريفية الفلسطينية اقتصادياً: دراسة ميدانية في محافظة رام الله والبيرة 2006-2016". مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية).

كوستانتيني، جيان، وآخرون. (2015). دراسة مسحية تحليلية لمنظمات المجتمع المدني في فلسطين.

Salameh, Naeem, et al. (2025). Differential Factors in the Evaluation of the Palestinian Administrative System of Response to Domestic Violence. NIH/PMC.

ثانياً: التقارير والوثائق الصادرة عن المنظمات الدولية

Association for Women's Rights in Development (AWID). (2021). Where is the Money for Feminist Organizing? Data Snapshots and A Call to Action.

Association for Women's Rights in Development (AWID). (2019). Toward a Feminist Funding Ecosystem: A Framework for Resourcing Women's Rights Movements.

International IDEA. (2020). Gender Quotas and Women's Political Representation.

Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD). (2025). Development Co-operation Report: Global Outlook on Financing for Sustainable Development.

UNCTAD. (2023). Economic Costs of the Israeli Occupation for the Palestinian People.

UNESCWA. (2024). Economic Costs of Marital Violence Against Women in the State of Palestine.

ESCWA. (2024). Social and Economic Situation of Palestinian Women and Girls.

UNFPA. (2024). Gender Based Violence Trends Analysis: Gaza.

United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA). (2024). Movement and Access Update: West Bank.

United Nations Security Council. (2000). Resolution 1325 on Women, Peace and Security.

UN Women. (2024). Gender Alert: The Gendered Impact of the Crisis in Gaza.

UN Women. (2023). Women-Led Organizations and Women's Rights Organizations in Humanitarian Action in Palestine: Barriers and Opportunities.

UN Women. (2022). Women's Political Participation in the State of Palestine.

UN Women. (2016). In the Absence of Justice: Women's Access to Justice in Palestine

ثالثاً: تقارير المنظمات الحقوقية والأهلية

حزب التحرير - المكتب الإعلامي. (2023). منشورات على الموقع الإلكتروني.

حملة (مركز تطوير الإعلام الاجتماعي). (2023). إحاطة بشأن واقع الحقوق الرقمية الفلسطينية (منذ السابع من تشرين الأول).

الحق (مؤسسة). (2025). ورقة موقف بشأن قرار بقانون رقم (7) لسنة 2021 بتعديل قانون الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية.

شامية، لونا. (2025). بعد ربع قرن- قرار مجلس الأمن 1325 في السياق الفلسطيني- بين الواقع والطموح (دراسة تحليلية نقدية). جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية.

شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية (PNGO). (2024). تقرير البيئة التمكينية 2020-2023 حول قيود التمويل.

هيومن رايتس ووتش (Human Rights Watch). (2018). سلطتان، وطريقة واحدة. صفر اعتراض: حرية التعبير في غزة والضفة الغربية.

منظمة العفو الدولية (Amnesty International). (2021). إسرائيل/الأرض الفلسطينية المحتلة: تصنيف منظمات مجتمع مدني فلسطينية بأنها "إرهابية" هجوم سافر على حقوق الإنسان.

- Amnesty International.** (2021). Israel/OPT: Designation of Palestinian civil society groups as "terrorists" a brazen attack on human rights.
- Association for Women's Rights in Development (AWID).** (2021). Where is the Money for Feminist Organizing? Data Snapshots and A Call to Action.
- Association for Women's Rights in Development (AWID).** (2019). Toward a Feminist Funding Ecosystem: A Framework for Resourcing Women's Rights Movements.
- NGO Monitor.** Palestinian NGOs. مسترجع من الموقع الإلكتروني الرسمي.
- ReliefWeb.** (2025). UN agencies and NGOs warn that most international NGO partners could be de-registered by Israel.

رابعاً: تقارير الإحصاء والوثائق الداخلية

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2023). المرأة والرجل في فلسطين: قضايا وإحصاءات. جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية. (2025). تقييم احتياجات النازحين في شمال الضفة الغربية. وثيقة داخلية.

خامساً: المقابلات الشخصية

دكتور نخلة، حنا. مستشار وزارة شؤون المرأة للعلاقات الخارجية والمشاريح. مقابلة شخصية بتاريخ: 28/08/2025.

المركز الفلسطيني لقضايا السلام والديمقراطية. مقابلة شخصية عبر زوم بتاريخ: 20/01/2026.

خريشة، آمال. مديرة جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية. مقابلة شخصية عبر زوم بتاريخ: 21/01/2026.

جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية

www.pwwsd.org • pwwsd@pwwsd.org

تم تمويل هذه المادة بالكامل من قبل الوكالة النرويجية للتعاون الإنمائي من خلال مؤسسة كرامة. ضمن مشروع "النهوض بحقوق المرأة من خلال تنفيذ اتفاقيات السلام في فلسطين" ولا تعبر الآراء الواردة هنا بالضرورة عن المؤسسات الممولة